النظام الإنتخابي وانعكاساته على التمكين السياسي في ما بين المرأة المصرية والصينية

فاطمة ممدوح محمد محمد

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تأثير النظام الانتخابي على التمكين السياسي للمرأة، إلى جانب دور التنظيمات السياسية في هذا التمكين، ومقارنة وضع المرأة في كل من مصر والصين، والتعرف على دور كل من المجلس القومي للمرأة في مصر واتحاد نساء عموم الصين في زيادة وتمكين المرأة سياسياً، إلى جانب الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولتان بشأن زيادة مشاركة المرأة السياسية. وينصب موضوع البحث على النظام الانتخابي بإعتباره آلية من أهم آليات تمكين المرأة سياسياً، كما أن اختيار نظام انتخابي مناسب للدولة يكون معبراً عن توجهات مواطنيها وجسداً لمصلحتها العامة.

Abstract:

This research aims to identify the impact of the electoral system on the political empowerment of women , beside the role of the political organizations in this empowerment and comparing the position of the women in Egypt and China. As well as recognizing the roles of the national council for women in Egypt and All-China Women's Federation in increasing and empowering women politically. In addition, the procedures and measures taken by the two countries to increase women's political participation. The research focuses on the electoral system as one of the most important mechanisms for the political empowerment of women , also the appropriate selection of the electoral system of the state reflects the tendencies of its citizens and the public interest.

المقدمة:

لذلك أصبحت قضية تمكين المرأة سياسياً وانتخابياً من أهم القضايا المعاصرة. وينصب موضوع الدراسة على النظام الانتخابي باعتباره آلية من أهم آليات تمكين المرأة سياسياً، كما أن اختيار نظام انتخابي مناسب للدولة، يكون معبراً عن توجهات مواطنيها، ومجسداً لمصلحتها العامة، ويختلف تأثير النظام الانتخابي على النظام السياسي من دولة إلى أخرى وفق نوع النظام السياسي المعتمد، ومدى استجابة الواقع المجتمعي والقانوني والسياسي، لمتطلبات ذلك التأثير.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في بحث العلاقة بين النظام الانتخابي المتبع وبين التميكن السياسي للمرأة من خلال تواجدها في مواقع صنع القرار، وذلك بمقارنتها بجمهورية الصين الشعبية التي تجمع بينها وبين مصر العديد من العوامل المشتركة والاستفادة من النموذج الصيني في هذا المجال.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلى:

١-مدى تأثير النظام الانتخابي على التمكين السياسي للمرأة في كل من مصر والصين.

٢- دور الأحزاب السياسية في مشاركة وتمثيل المرأة في كل من البلدين.

٣-التعرف على الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولتان بشأن زيادة مشاركة وتمكين المرأة في الحياة السياسية.

أهمية البحث:

اتجه العالم عند تقييم الدول لمعايير التنمية البشرية، ومدى اهتمامها بحقوق الإنسان. وأصبحت الدول ترتب دولياً في قائمة التقدم والتخلف حسب هذه المعايير بعد أن كان المحور الأساسي لهذا التقييم هو المعيار الاقتصادي، ولكن الآن "مشاركة المرأة وتمكين المرأة" أصبحا من أهم المعايير المستخدمة حالياً لقياس مدى هذا التقدم وأصبحت المرأة وقضاياها ومشاركتها تحتل الجزء الأكبر في أجندة عمل الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية.

تساؤلات البحث:

١- ما المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة سياسياً في كل من مصر والصين ؟
٢- ما دور الأحزاب السياسية في تمكين وزيادة نسبة تمثيل المرأة ؟
٣- ما أهم التنظيمات السياسية المسئولة عن تمكين المرأة سياسياً؟
٤- هل زيادة نسبة تمثيل المرأة المصرية في التعديلات الدستورية ٢٠١٩ هي نتيجة زيادة فاعليتها في برلمان ٢٠١٥، أم هي مجرد زيادة عددية فقط؟

تقسيمات البحث

في ضوء مشكلة البحث والأهداف والأهمية والتساؤلات البحثية تم تقسم البحث إلى أربعة محددات بحيث يتناول المحدد الاول الإطار النظري للبحث والمحدد الثاني يتناول التمثيل السياسي للمرأة المصرية في البرلمان والمحدد الثالث التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان الصينى والمحدد الرابع يشمل النتائج والتوصيات .

المحدد الأول: الإطار النظري للبحث

النظام الإنتخابي: تعددت التعريفات الخاصة بالنظام الانتخابي، حيث عرف (أندرو رينولدز) النظام الانتخابي بأنه" ترجمة الأصوات المعبر عنها في انتخابات عامة إلى مقاعد تحصل عليها مختلف الأحزاب والمرشحين", وعرفته الباحثة الأمريكية (بيبا نوريس) بأنه أداة تحديد كيفية حساب الأصوات وتحويلها إلى مقاعد، وفى السياق نفسه يُعرف الباحث الفرنسي (كريستوف بروكى)النظام الانتخابي بأنه مجموعة من القواعد التي تنظم عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات وتحويل تلك الأصوات إلى مقاعد وعرفه الدكتور (عمرو هاشم) أن النظام الانتخابي هو الآلية التي تحول الأصوات المدلي بها في الانتخابات إلى نتائج محددة للأحزاب والمرشحين الفائزين في الانتخابات(١)

التمكين السياسي: التمكين السياسي يعني "إزالة كافة الاتجاهات والسلوكيات والعمليات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة، وتضعهم في مراتب أدنى، حيث أن عملية التمكين تتطلب سياسات وإجراءات وقائية

بهدف التغلب على كافة أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد خصوصاً في المشاركة السياسية[٢].

المحدد الثاني (التمثيل السياسي للمرأة المصرية في البرلمان)

أولاً: التطور التاريخي للحركات النسائية في مصر:

مر نضال المرأة المصرية من أجل تمكينها سياسياً بمجموعة من المراحل الأساسية، بداية من كفاحها لنيل حقوقها السياسية إلى النصف الثاني من القرن التاسع (٣)، التي قامت على يد مجموعة من نساء الطبقة العليا في المجتمع (٤)، مثل هدى شعراوي قائدة الحركة النسائية في مصر. ولم يكن العمل النسائي في هذة المرحلة نشاطاً سياسياً وإنما أتسم بإنه إجتماعي وخيري (٥) بين رائدات حركة التحرر الوطني اللاتي كن رائدات في حركة التحرر النسائي في الوقت نفسه، وظهر هذا بوضوح من خلال ثورة ١٩١٩ التي كانت أول نشاط سياسي حقيقي تشارك فيه المرأة المصرية بقوة (٦).

مع قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، منحت المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية بالكامل، وظهرت الأحزاب السياسية وتراجعت الحركات النسائية المصرية بل وانتهت فقد تبنت الدولة نظام الحزب الواحد (٧)، وصدرت تشريعات أعطت للمرأة حقوقها المتساوية مع الرجل في مجال العمل والتعليم، ثم كفل لها الدستور حق الترشيح والتصويت في الانتخابات عام ١٩٥٦. وتكفلت الدولة أيضاً التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية(٨)

وتميزت الفترة من ١٩٨١ بتغييرات جوهرية وملموسة للنهوض بالمرأة وتمكينها، فتم إنشاء مؤسسات لتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً كما تم العمل من أجل القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها(٩)، وتم توقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الخاصة, إلى جانب إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠، وبدأت تحصل على قبولٍ في المجتمع وهو ما

يظهر جلياً في شغل المرأة المراكز الحيوية, فعلى سبيل المثال كانت مفيدة عبد الرحمن أول سيدة محامية قيدت أمام محكمة النقض، وأول امرأة عضواً في أمانة سر مجلس الأمة لمدة ثمان دورات متتالية ثم أصبحت السيدة تهاني الجبالي أول قاضية مصرية عام ٢٠٠٣(١٠)،إلى جانب تزايد نسبتها في الوظائف العليا من (٢.٨%) عام١٩٨١ إلى (١٥.٣%) عام ١٩٩٥ (١١).

وجاءت ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ لتعيد الحركة النسائية مرة أخرى بكامل قوتها فتواجدت بقوة كطبيبة ومتظاهرة على خط المواجهة وفى لجان الإعاشة واللجان الشعبية(١٢)، وأيضاً مشاركة في الانتخابات والاستفتاءات الدستورية ولكن سرعان ما انخفض تواجد النساء بعد تولي حكم الإخوان فواجهت كثير منهن التهميش والاستبعاد بقوة من عملية صنع القرار السياسي وخلال السنوات الماضية (٢٠١٤ - ٢٠١٨) وصلت المرأة لمناصب لم تصل لها من قبل وذلك بتولي السفيرة/ فايزة أبو النجا أول سيدة في منصب مستشارة الرئيس لشئون الأمن القومي(١٣)، بالإضافة إلى تعيين السيد الرئيس (٨) وزيرات بالإضافة إلى تعيين (٤) نائبات للمحافظين

ثانيا: مشاركة المرأة المصرية في البرلمان

ولقد مرت مصر بتجارب انتخابية عديدة منذ عام ١٨٦٦ إلى يومنا هذا(١٤)، وأثرت على نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، المرحلة الأولى (تطبيق النظام الفردي): بدأت من انتخابات ١٩٥٧ إلى ١٩٧٦ فكانت نسبة المرأة في البرلمان ضعيفة جداً تتراوح ما بين (٠.٦%) إلى (٢.٢%)، وأكبر عدد مقاعد كان في عامي ١٩٧١،١٩٦٤ بتمثيلها (٨) مقاعد من إجمالي (٣٦٠) مقعداً. فخلال هذه الفترة التي شهدتها البلاد على مدار ستة انتخابات أنتجت ستة مجلس نيابية حصلت المرأة على (٣٤) مقعداً فقط من إجمالي (٢٣٧٨) مقعداً.

المرحلة الثانية (تطبيق نظام القائمة النسبية): التي بدأت مع برلمان ١٩٧٩ والذي حقق طفرة غير مسبوقة في نسبة تمثيل المرأة بفوزها (٣٥) مقعداً من أصل (٣٦٠) مقعداً وذلك بتطبيق نظام الانتخاب بالقائمة مع إدخال الكوتا القانونية بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، وتم تحديد نسبة لتمثيل المرأة في البرلمان بحد أدنى

ثلاثون مقعداً، وذلك بعد الضعف الملحوظ في عدد المقاعد البرلمانية التي شغلتها المرأة في المرحلة الأولى، وبالفعل شهد برلمان١٩٧٩ طفرة عددية ونسبية بفوز المرأة بـ (٣٥) مقعداً وهو ما يشكل نسبة (٩.٧%) من إجمالي عدد الأعضاء وقد حافظت المرأة على نسبتها تقريباً في الانتخابات التالية التي أجريت في عام ١٩٨٤ وفقاً لنظام القوائم النسبية، حيث حصلت على (٣٨) مقعداً من أصل (٤٦٨) مقعداً. وفي انتخابات ١٩٨٧ تراجع تمثل المرأة في البرلمان بشكل ملحوظ ليصل تمثيلها إلى (١٨) مقعداً بما يعادل نصف المقاعد التي كانت تحتلها في برلمان ١٩٨٤ وذلك بعد إلغاء نظام الكوتا، وكان من الممكن أن تتراجع تلك الحصيلة لولا الجمع بين النظامين الفردي والقائمة النسبية الذي عمل على تدعيم مركز المرأة في تلك الانتخابات.

المرحلة الثالثة (تطبيق النظام الفردي): خلال الفترة من انتخابات عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، لم يعد هناك فرصة للمرأة في مقاعد مخصصة أو قائمة حزبية، الأمر الذي جعل نسبة تمثيلها ضعيفة جداً لتتراوح ما بين (٢%) إلى (٢.٤%) وعند النظر إلى عدد المرأة المنتخبة نجد عدد النساء المنتخبات انخفض إلى النصف تقريباً منذ انتخابات ١٩٨٧ (١٤مقعداً) إلى انتخابات ١٩٩٠ (٧ مقاعد)، وبدأت في الانخفاض إلى أن وصل عددهم في انتخابات ٢٠٠٥ (٤مقاعد)، وفي انتخابات ٢٠١٠ ارتفع نسبة تمثيل المرأة بشكل كبير وذلك وبعد إقرار التعديلات الدستورية بتخصيص (٦٤) مقعداً لها في البرلمان فوصلت نسبتها إلى (١٢.٧%) بواقع (٦٥) مقعداً من أصل (٥١٢) مقعداً.

المرحلة الرابعة (فردي+ قوائم): في انتخابات كلٍ من ٢٠١٢ و ٢٠١٥ تم اتباع نظام الانتخاب الفردي مع القوائم، ولكن هناك اختلاف جذري بين العامين، فبعد ثورة ٢٥ يناير وإلغاء كوتة المرأة أصبحت نسبة تمثيل المرأة (٢.٢%) في برلمان ٢٠١٢ بواقع (٩) مقاعد منتخبة، وفي برلمان ٢٠١٥ تم تطبيق نظام الكوتا مرة آخرى وارتفعت نسبتها في البرلمان ليصل إلى ما يقرب من ربع المقاعد بنسبة (١٤.٩%) بواقع (٧٥) مقعداً لتحقق أعلى نسبة تمثيل منذ أن دخلت المرأة البرلمان.

جدول رقم (١)
عضوية المرأة في البرلمان المصري(١٥)

البرلمان	النظام الانتخابي	عدد الأعضاء	عضوية المرأة			نسبة %
			منتخب	معين	إجمالي	
١٩٥٧	فردى	٣٥٠	٢	٠	٢	٠.٦
١٩٦٠	فردى	٦٠٠	٠	٧ منهن ٢ من سوريا	٧	١.٢
١٩٦٤	فردى	٣٦٠	٨	٠	٨	٢.٢
١٩٦٩	فردى	٣٤٨	٢	١	٣	٠.٩
١٩٧١	فردى	٣٦٠	٧	١	٨	٢.٢
١٩٧٦	فردى	٣٦٠	٤	٢	٦	١.٧
١٩٧٩	قائمة نسبية (كوتا)	٣٦٠	٣٣	٢	٣٥	٩.٧
١٩٨٤	قائمة نسبية (كوتا)	٤٦٨	٣٧	١	٣٨	٨.١
١٩٨٧	قائمة نسبية + الفردي	٤٥٨	١٤	٤	١٨	٣.٩
١٩٩٠	فردى	٤٥٤	٧	٣	١٠	٢.٢
١٩٩٥	فردى	٤٥٤	٥	٤	٩	٢
٢٠٠٠	فردى	٤٥٢	٧	٤	١١	٢.٤
٢٠٠٥	فردى	٤٤٢	٤	٥	٩	٢
٢٠١٠	فردى + كوتا	٥١٢	٦٤	١	٦٥	١٢.٧
٢٠١٢	فردى + قوائم	٥٠٦	٩	٢	١١	٢.٢
٢٠١٥	فردى+ كوتا للمرأة بالقوائم	٥٩٦	٧٥	١٤	٨٩	١٤.٩
إجمالي				**٥١**	**٣٢٩**	**٣.٧**

المصدر: محمد على أبو ريدة، التركيبة السياسية والاجتماعية لمجلس النواب ٢٠١٥، تقارير، قضايا برلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد٤٦، مارس ٢٠١٦، ص ص ٦٧-٦٦.

وفي انتخابات مجلس نواب ٢٠١٥ تم تحديد نظام انتخابي مختلط يجمع بين النظامين الفردي والقوائم المغلقة المطلقة (١٦).وقد تقدم للترشيح في هذه الانتخابات (٣٠٨) مرشحة على المقاعد الفردية وهو رقم كبير نسبيًا مقارنة بأغلبية الانتخابات السابقة، وأسفرت النتائج عن فوز (١٩) مرشحة على المقاعد الفردية بنسبة (٦%)

وتعد أعلى نسبة تمثيل للمرأة منذ إقرار الحقوق السياسية للمرأة بموجب دستور ١٩٥٦، إلى جانب (٥٦) مقعداً بنظام القوائم بنسبة (٤٧%) ليكون ما حققته المرأة (٧٥) مقعداً، بالإضافة إلى المعينين من قبل رئيس الجمهورية(١٧)، ووصول المرأة للبرلمان عبر المنافسة على المقاعد الفردية يعد مؤشرًا مهماً وإن لم يكن سابقة في حد ذاتها، وذلك لسببين، الأول: أن فوز المرأة بنسبة (٦%) بواقع (١٩) نائبة بالنظام الفردي تعد أعلى نسبة لم تحقق بالنظام الفردي في أي أعوام سابقة. والثاني: لفوزها في دوائر ذات ثقافة فرعية محافظة بطبيعتها مثل كومبو أقصى صعيد مصر وفى بعض دوائر محافظة الشرقية وغيرها أو خسرت بفارق بسيط وهذا يعكس زيادة عدد الناخبات المؤيدات للمرأة وتغير ثقافة البعض والذى قد ساعد فيها النظام الانتخابي(١٨).

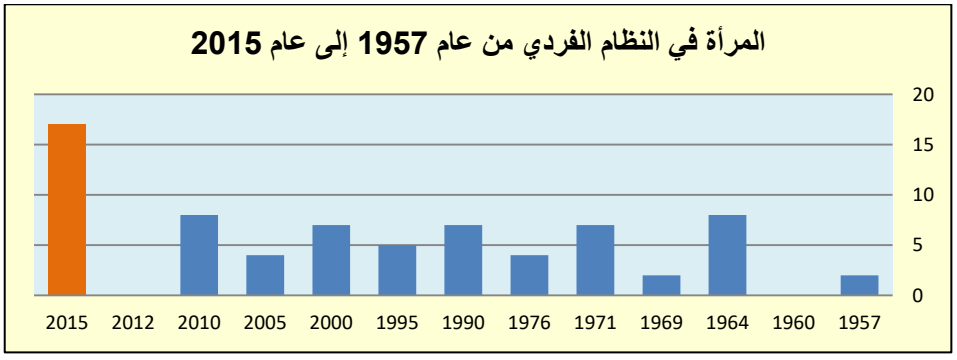

شكل رقم (٢)

المرأة في النظام الفردي من عام ١٩٥٧ إلى عام ٢٠١٥[١٩]

إعداد الباحثة

وتبين من الشكل رقم (٢) أن عدد المقاعد التي تحصل عليها المرأة في ظل النظام الفردي منذ ترشحها للبرلمان في عام ١٩٥٧ تتراوح ما بين (٢) إلى (٨) مقاعد وذلك في الفترة ١٩٥٧ إلى ٢٠١٠، وفي بعض الأحيان لم تنجح في الحصول على أي مقاعد كما هو الحال في برلمان ١٩٦٠، ٢٠١٢، ولكن في برلمان ٢٠١٥ نجحت

(١٩) سيدة، وتعتبر هذه أعلى من أية نسبة في التاريخ البرلماني للمرأة المصرية، وهذا يعني أن تمكين المرأة أفضل في ظل الجمع بين النظامين الفردي والقائمة، وبالرغم من أن نظام القائمة يحتاج إلى بعض التعديلات فلإنه ساعد على تنشيط وتفعيل النظام الفردي.

ثالثا: دور الأحزاب السياسية في تمثيل ومشاركة المرأة السياسية:

وجود المرأة في الأحزاب السياسية يعد مؤشراً مهماً على نجاح تلك الأحزاب في التأثير على المجتمع والتواصل مع جميع فئاته المختلفة، والقدرة على التفاعل مع قضايا المجتمع والاندماج في العمل السياسي، ولا يعني اهتمام الأحزاب بوجود المرأة في برامجها على اعتناء الأحزاب بها، لكن الأحزاب تعمل على محاولة جذب المرأة كعنصر فعال في القاعدة الشعبية لها(٢٠). وفي الحقيقة أن وجود المرأة في الأحزاب ما يزال ضعيفاً ومحدوداً وتفتقر الأحزاب إلى وجود أجهزة نسائية فعالة بداخلها(٢١)، وهذا ما تكشفه الأعداد الضئيلة من النساء التي تقدمها الأحزاب لخوض الانتخابات البرلمانية.

- الأداء الحزبي في انتخابات ٢٠١٥:

أدت المتغيرات السياسية الناتجة عن ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وأيضاً دستور ٢٠١٤ إلى إعطاء وزن نسبي كبير لمبدأ المواطنة المتساوية ولكن لم يستجيب الأداء الحزبي لتلك المتغيرات، فأغلب الأحزاب إلا استثناءات قليلة كان مجبراً بحكم القانون على ترشيح سيدات على قوائمه أكثر منه مشاركاً في تطوير التمثيل السياسي للمرأة المصرية وكان ذلك واضحاً وظهر في أمرين: الأول: أن يكون اختيار المرأة على القائمة مستجيباً لتمثيل كل الفئات صاحبة الكوتا بمعنى أن يقع الاختيار على امرأة مسيحية وربما تكون معوقة، والثاني: أن اختيار بعض النساء على القوائم جاء نتيجة عوامل شخصية أو اعتبارات انتخابية مجردة بغض النظر عن الكفاءة السياسية أو مجرد الوعي بطبيعة المجال العام المصري

ومن هذا المنطلق من الطبيعي أن يكون تمثيل المرأة الحزبية في البرلمان أقل من المستقلات حيث حصلت الأحزاب على (٢٩) مقعداً برلمانياً نسائياً من إجمالي (٧٥) مقعداً للنائبات إذ كان النصيب الأكبر للمستقلات(٢٢).وقد نجحت (١٠) أحزاب فقط في أن يكون لها نائبات في البرلمان من إجمالي (٤٥) حزباً شارك في الانتخابات، كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

أعداد وانتماءات النائبات للأحزاب السياسية في برلمان ٢٠١٥[٢٣]

الحزب السياسي	عدد النائبـــات
حزب مستقبل وطن	٧ نائبات (جميعهم بالنظام الفردي)
حزب المصريون الأحرار	٦ نائبات (٢ بالنظام الفردي،٤ بنظام القائمة)
حزب حماة وطن	٥ نائبات (جميعهم بنظام القائمة)
حزب المحافظين	٣ نائبات (كلهن بنظام القائمة)
حزب المؤتمر	نائبتان (إحداهما فردي، والاخرى بالقائمة)
حزب الوفد	نائبتان بنظام القائمة
حزب السلام الديمقراطي	نائبة واحدة بالنظام الفردي
حزب العربي الناصري	نائبة واحدة بالنظام الفردي
حزب الإصلاح والتنمية	نائبة واحدة بالنظام القائمة

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على: أماني الطويل، المرأة في البرلمان: قفزة نوعية ومستقبل مجهول، مجلة الديموقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ١٢٢.

ومن خلال ما تم استعراضه يتضح لنا أن دور الأحزاب السياسية في دعم مشاركة المرأة اتسم بالشكلية والهشاشة ومن واقع برامج الأحزاب ندرك كيف تنظر قيادات تلك الأحزاب للمرأة، وذلك من خلال مشاركتها في المستويات القيادية بالأحزاب وهي نسبة لا تختلف كثيراً عن نسبة تمثيلها بالبرلمان، ومن ثم انعكس بدوره على ترشيحات الأحزاب لها في الانتخابات.

ب- دور المرأة داخل الأحزاب السياسية ومواقع صنع القرار بها (المرأة في الهياكل الحزبية)

- أحزاب ما قبل الثورة:

انحصر منهج الأحزاب مع المرأة بين أمرين إما التعامل معها من خلال اللجان النوعية المتخصصة أو تجاهل هذا الأمر. فمؤشرات تمثيل المرأة داخل الأحزاب أو ترشيحها لخوض الانتخابات يشكل نسب متدنية قبل الثورة [٢٤].

جدول رقم (٣)

المرأة في المواقع القيادية بأحزاب ما قبل [٢٥] ٢٠١١

الحزب	عضوية السيدات في أعلى مستوى تنظيمي%	مرشحات ٢٠٠٥	نسبة المرشحات إلى مجمل المرشحين%
الوطني	٢٢.٢	٦	١.٣
الوفد	٧	٢	١.٦
الغد	٢٤.٤	٤-١	٦.٦-١.٣
التجمع	-	٤	٧.٨
الناصري	٥	-	-
الكرامة	٢٣.٣	١	٣٣.٣
الوسط	٧.٧	-	-

المصدر: عمرو الشوبكي، حالة المرأة في مصر دراسة في التمثيل بالمراكز القيادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٤٧.

يبين الجدول السابق أن المرأة في حزب الغد حازت على أعلى درجة تمكين داخل الحزب بنسبة (٢٤%)، والحزب الوطني لم يرشح سوي (٦) سيدات فقط من بين (٨٩) سيدة من أعضائه تقدموا للمجمع الانتخابي من أجل الحصول على ترشيح الحزب، مبرراً ذلك أن رفع التمثيل البرلماني للنساء ليس على قائمة أولوياته آنذاك[٢٦].

- أحزاب ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو:

لم يتطور موقف الأحزاب تجاه وجود المرأة في المواقع القيادية بعد ثورة يناير[٢٧]، ولذلك فإن النتائج تشير إلى أن نسبة مشاركة النساء في المناصب القيادية لا يتعدى نسبة (٢٠%) بكافة الأحزاب السياسية المستهدفة وهو ما ينعكس بكل تأكيد على باقي المناصب الأخرى داخل تلك الأحزاب، فالنسبة لانتخابات حزب التجمع التي أجريت في فبراير ٢٠١٣ لوحظ زيادة تمثيل المرأة بلجنته الدائمة إلى (٨) سيدات من بين (٦٠) عضواً، وبالنسبة لانتخابات حزب الوفد التي أجريت في مايو ٢٠١٤ بعد ثورة يناير فقد أسفرت عن فوز سيدة واحدة هي الدكتورة كاميليا شكري وذلك من إجمالي (٤٠) عضو، ومن الواضح أن هناك تراجعاً لهذا الحزب الكبير عن قبل الثورة[٢٨].

وفى بداية عام ٢٠١٧ وحرصاً من الدولة المصرية التي تضع المرأة دائماً في دائرة اهتمامها، أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، عام ٢٠١٧ عاماً للمرأة المصرية الأمر الذي منح المرأة المصرية المزيد من الحقوق والمكتسبات والتمثيل في كل مواقع اتخاذ القرار بما فيها الأحزاب السياسية[٢٩]، مما جعل نسبة تمثيل المرأة في الهيئات القيادية بالأحزاب تزداد ولكن بنسب مختلفة، وذلك أوضحته دراسة أعدتها مؤسسة فريدريش إيبرت عام ٢٠١٧ تشتمل على أعداد النساء في أعلى هيئة قيادية بالأحزاب التي تم رصدها وعددها (١٢) حزب من مختلف التيارات السياسية. وذلك موضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)
أعداد النساء في أعلى هيئة قيادية بالأحزاب[٣٠] (يختلف مسمى كل هيئة من حزب لآخر على النحو التالي)

الأحزاب	النسبة من الإجمالي
حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي	عدد الهيئة القيادية (٣٦) من بينهم (٩) نساء
حزب العدل	عدد المكتب السياسي (٦) من بينهم امرأة واحدة
حزب مصر الحرية	عدد الهيئة العليا (٢١) من بينهم (٢) من النساء
حزب الدستور	عدد الهيئة القيادية للحزب (١١) من بينهم (٢) من النساء
حزب المصريين الأحرار	عدد أعضاء المكتب السياسي (٩) من بينهم (٢) نساء
حزب الوفد	عدد الهيئة العليا (٥٠) من بينهم (٢) نساء
حزب التجمع الوطني التقدمي	عدد اللجنة المركزية (٢٢٤) من بينهم (٣٠)
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	عدد أعضاء المكتب السياسي (٢١) من بينهم (٣) نساء
حزب العربي الناصري	عدد اللجنة المركزية (١٥٠) من بينهم (١٠) نساء
حزب تيار الكرامة	عدد الهيئة القيادية (١٩) من بينهم (٣)
حزب المحافظين	عدد الهيئة العليا (٩) من بينهم (٣) نساء
حزب الإصلاح والتنمية	عدد الهيئة العليا (٥٢) من بينهم (١٠) نساء

المصدر: هويدا عدلي، (وآخرون)، **المشاركة السياسية للمرأة، (تحرير هويدا عدلي)**، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ٢٠١٧، ص٤٣.

أوضح الجدول السابق أن هناك نسب متفاوتة في تمثيل المرأة داخل الهيئات القيادية بالأحزاب وذلك يرجع إلى أن هناك بعض الأحزاب تنص لائحتها على تخصيص نسبة لتمثيل المرأة مثل حزب المصري الديمقراطي الذي خصص نسبة (٢٥%) للنساء في الهيئات القيادية، وحزب التحالف الشعبي الإشتراكي الذي نص على جميع الوحدات الأساسية أن تلتزم باختيار (٣٠%) على الأقل من مندوبيها إلى المؤتمر العام من النساء، ولكن هذه ليست إلزامية لأنه أضاف عبارة كلما أمكن تحقيق ذلك[٣١]. وخلال التعديلات الدستورية الجديدة ظهرت في الصفوف الأولى للأحزاب كوادر نسائية جديدة وهذا أيضًا يعتبر مؤشر جيد لدور الأحزاب في الانتخابات القادمة[٣٢].

المحدد الثالث (التمثيل السياسي للمرأة الصينية في البرلمان)

أولاً: التطور التاريخي للحركات النسائية في الصين

تعد الصين واحدة من أقدم الدول في العالم، والمعروفة باسم مجتمع الكونفوشيوسية ولديها أطول فترة إقطاعية في العالم منذ من بداية عهد أسرة تشين في عام ٢٢١ قبل الميلاد [٣٣]، وعلى الرغم من أن الرجال والنساء الصينيين في المجتمع القديم تعرضوا للقمع الشديد من قبل "الجبال الثلاثة"، أي الإقطاعية، والرأسمالية البيروقراطية، والأمبريالية، كانت النساء الصينيات في أدنى مستوى في المجتمع وعانين أكثر من غيرهن من الثقافة، والنظام القانوني القضائي، حيث كانت السلاسل المزدوجة - قوانين ربط القدم والقوانين الأخلاقية اللاإنسانية - تحصر النساء الصينيات في المجال المنزلي فقط، إلى جانب القيود الاجتماعية التي منعت النساء الصينيات من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وعلاوة على ذلك جميع الحقوق مثل حقوق الملكية، وحقوق الطلاق، وحقوق العمل، والحقوق التعليمية، والحقوق السياسية، كانت في الواقع حقوق الرجال الصينيين فقط[٣٤].وقد بدأ يتأثر الشعب الصين تدريجياً بالثقافات والثورات الغربية، موقظاً قضايا المساواة بين الجنسين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي ثورة ١٩١١ عندما اندلعت الثروة كان هناك عدد من الشخصيات النسائية الصينية في صفوف الانتفاضة المسلحة، ومع ذلك لم تنص الحكومة المؤقتة في الدستور المؤقت لجمهورية الصين على أي حق يتعلق بالمساواة بين الجنسين أو المطالب السياسية للمرأة[٣٥]، وجاءت ثورة الرابع من مايو ١٩١٩ بإسقاط الإمبراطور الصيني الأخير رمز النظام الإقطاعي الصيني، وأشارت إلى أن الصين دخلت عصر الجمهورية، وأعتبرت الحركة أول حركة ثقافية كبيرة في الصين الحديثة، والتي تشرك النساء الصينيات بشكل كبير في إطار ثقافي من خلال مهاجمة الثقافة التقليدية والقواعد الأخلاقية الكونفوشيوسية، فبدأت النساء الصينيات يرفعن أصواتهن الخاصة، وخصصت أعداد متزايدة من النساء الصينيات نفسها للحركة النسائية، وانضمت إلى المسيرات المناهضة للإمبريالية، وقاطعن المنتجات اليابانية، ودعوا إلى الصحوة الوطنية والترويج لحق المرأة في التصويت، وإدانة التمييز العنصري، والفصل بين الجنسين، وسوء نوعية تعليم المرأة.

لذلك اعتبرت حركة الرابع من مايو هي أول حركة نسائية ذات معنى في تاريخ الصين. ومع ذلك كان تأثير حركة الرابع من مايو على المرأة الصينية محدوداً؛ لأنها لم تناقش الجذور العميقة لاضطهاد المرأة -أي الأنظمة السياسية والأبوية المركزية- بل كانت حركة ثقافية بطبيعتها، وكانت النقاط المحورية لتحرير المرأة في حركة الرابع مايو "رموز العفة النسائية، وتعليم المرأة، واللاإنسانية للزواج المدبر"[٣٦].

وبعد تأسيس الحزب الشيوعي الصيني الصيني في عام ١٩٢١. في عام ١٩٢٢ أنشئ طلاب جامعات بكين رابطة المرأة للمشاركة السياسية ورابطة الحركة النسائية، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يرتبط فيها الكفاح من أجل حق المرأة في الانتخاب بالثورة الوطنية المناهضة للفساد والديمقراطية[٣٧]. وبعد وصول الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة في عام ١٩٤٩، تم تحسين وضع المرأة في العديد من الجوانب في ظل نظام ماو[٣٨]، وبموجب دستور جمهورية الصين الشعبية، يتمتع النساء والرجال الصينيون بنفس الحقوق الاجتماعية والسياسية، وهناك ثلاثة تغييرات ثورية كانت مهمة بشكل خاص للنساء الصينيات وهي:**أولاً**، منح قانون الزواج لعام ١٩٥٠

للمرأة حرية الزواج والطلاق، **ثانياً**، استناداً إلى قانون الانتخابات لجمهورية الصين الشعبية لعام ١٩٥٣، تتمتع المرأة الصينية بنفس الحقوق مثل الرجال في التصويت، **ثالثاً**، للمرأة الصينية الحق في إمتلاك أو وراثة الممتلكات مثل الرجل[٣٩].

خلال هذه الفترة اتخذت التدابير الحزبية والحكومية المتبعة لتحقيق المساواة بين الجنسين كجزء من التمييز الإيجابي تجاه النساء والأقليات على غرار العمل الإيجابي في الغرب، وتحقيق نسب غير مسبوقة في المشاركة السياسية للنساء والارتقاء في صفوف السلطة. وتعتبر الصين أن أحد أهم التدابير التي شكلت قوة دافعة كبيرة في تحقيق هذا الإنجاز كان إدخال الحصص، كجزء من ما يعرف باسم نظام التعيين من أعلى إلى أسفل. في هذا النظام يتم تحديد التعيينات من قبل قادة الحزب الشيوعي الصيني في كل مستوى للمناصب القيادية في كل من الحزب والحكومة في المستوى التالي في نطاق سلطتهم القضائية[٤٠].

وخلال هذه الفترة أصبحت المشاركة السياسية للمرأة تدور حول اختيار الكوادر النسائية، فكانت هناك امرأتان فقط في عضوية لجان الحكومة المركزية بما يمثل (٣.١٪) من إجمالي عدد الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك كان هناك ستة نواب للرئيس واحد منهم فقط امرأة، علاوةً على ذلك كان هناك (٢٠) امرأة يشغلن منصب نائب الوزير أو أعلى منه[٤١]، وهو ما يمثل (٤٪) فقط. خلال هذه المرحلة الثانية التي امتدت حتى الخمسينيات بأكملها، شغلت الكوادر النسائية مناصب على جميع المستويات في الحكومات المحلية. ما يقرب من (٧٠٪) من البلديات في جميع أنحاء البلاد كانت تديرها مديرات أو نواب مديرات[٤٢]. بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس اتحاد نساء عموم الصين، رسمياً في هيكل الحزب [٤٣].

وفي أعقاب الثورة الثقافية عام ١٩٦٦، بدأت الرابطة في إعطاء الأولوية لحماية حقوق المرأة وتعزيز المساواة على مسؤولياتها كجهاز للحزب، وشهدت الثمانينات وأوائل التسعينيات انتكاسة في وضع المرأة ومشاركتها السياسية إلى حد كبير إلى التخلي عن نظام التعيين (الحصص) من أعلى إلى أسفل وغيرها من معايير المتبعة للعمل الإيجابي في اختيار الكوادر، وخلال هذه الفترة اعتمد اختيار الكوادر نظاماً

للانتخاب متعدد المرشحين وكذلك نظام التعيين التنافسي، ولذلك ألغيت السياسات التي أقرت تمكين المرأة وتكفل توسيع المشاركة السياسية للمرأة، وبالتالي انخفضت النسبة المئوية للمشاركة السياسية للمرأة بشكل ملحوظ وسريع في هذه المرحلة[٤٤].

بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٩٥ باستضافة الصين للمؤتمر العالمي الرابع المعني وتبع ذلك أستجابة الحكومة الصينية لضغوط المجتمع الدولي بسبب الاهتمام الذي أولاه المؤتمر العالمي الرابع إلى تدهور وضع المرأة في الصين بالتزامن مع جهود الإصلاح للاتحاد الوطني الصيني للمرأة وأدت هذه المبادرة إلى إعادة وضع السياسات والتدابير الإلزامية، التي فرضت المساواة بين الجنسين، وضمان العدالة لمشاركة المرأة في المشاركة السياسية وبين استعادة حقوق المرأة الآخرى التي ترفع مكانتها، ومن بين التدابير الرئيسة التي أعيد إدخالها نظام ضمان النسب أو الحصص في اختيار الكوادر، والذي لعب دوراً أساسياً في زيادة نسبة الكوادر النسائية المختارة في المجال السياسي (المتمثل في الحزب الشيوعي) والتشريعي (ممثلو مجلس الشعب) والتنفيذي (القطاعات الحكومية)[٤٥].

المرأة في البرلمان الصيني:

ولمعرفة تأثير النظام الانتخابي على مشاركة المرأة في البرلمان لابد من معرفة ما هية النظام الانتخابي الصيني والذى يعتبر جزءً من النظام السياسي الصيني. فيعتبر النظام الانتخابي في الصين مزيجاً من الانتخاب المباشر وغير المباشر.

أ-النظام الانتخابي الصيني:

ولإمكانية شرح هذا النظام، لابد وأن نتطرق لتقسيم الصين الإداري. أولاً بحسب المادة ٣٠ من الدستور تنقسم الصين إلى مقاطعات ومناطق حكم ذاتي وبلديات تخضع مباشرة للحكومة المركزية، وتنقسم المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي إلى محافظات ذاتية الحكم، وولايات، وولايات ذاتية الحكم، وبلديات. كما تنقسم الولايات والولايات ذاتية الحكم إلى نواحٍ، ونواحٍ قومية، ومدن. كذلك تنقسم البلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية إلى دوائر، وولايات. أيضاً تنقسم المحافظات ذاتية الحكم إلى ولايات المحافظات ذاتية الحكم إلى ولايات، وولايات ذاتية الحكم، ومدن. باختصار يتكون النظام الإداري من أربعة مستويات مختلفة خاضعة للحكم المركزي(٤٦). كما هو موضح بالرسم التالي.

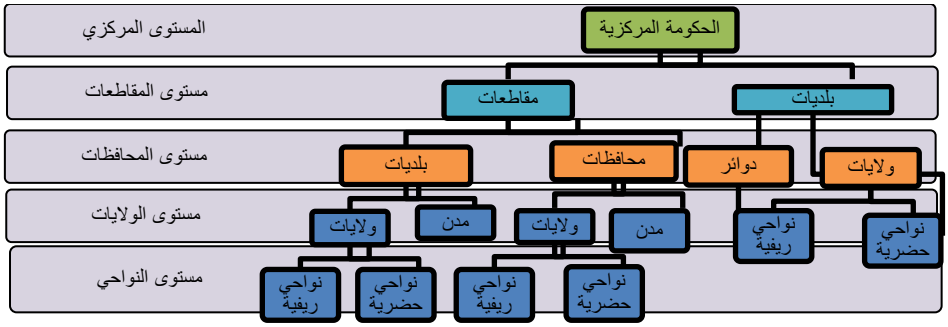

شكل رقم (٣) التقسيم الإداري لجمهورية الصين الشعبية(٤٧)

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على:."Constitution of the People's Republic of China", article 30. P7

بناءً على ما تقدم ومن خلال الشكل السابق، فإن قانون الانتخابات ينص على أن: انتخابات مجالس نواب الشعب تتم عن طريق الانتخاب المباشر على المستويات الأدنى للتقسيم الإداري، بينما انتخاب المستويات الأعلى فإنه يتم عن طريق غير مباشر، حيث ينتخب أعضاء كل مجلس المجلس الأعلى منه إدارياً، وكذلك كافة القيادات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية(٤٨). وتعتبر هذه القواعد عامة، في حين تختلف التفاصيل الخاصة بالمقاعد المحددة لكل مقاطعة وإمكانية ترشح عدد معين لهذه المقاعد، كذلك تختلف القواعد الخاصة بأحقية المواطنين في التصويت(٤٩). أما عن الترشح للانتخابات، فيحدد القانون طريقتين للترشح أولهما: الترشح من قبل حزب سياسي، وثانيهما: الترشيح من قبل عشرة من المواطنين الذين لديهم حق الانتخاب(٥٠)، بينما تحسم النتيجة في حال الحصول على أغلبية (٥٪+١) في حضور (٥٠٪) من الناخبين.

ومن الواضح أن المشاركة السياسية هى جزء واحد فقط من إطار قياس المساواة بين الجنسين لذلك فإن تحقيق المرأة للتمكين والمشاركة والحقوق في المجال السياسي الرسمي هي مؤشرات رئيسة تقاس عموماً بالنسبة المئوية للنساء في هياكل السلطة وقد طبقت النسبة المئوية للنساء الممثلات في البرلمان دولياً كمؤشر مهم للمشاركة السياسية للمرأة(٥١)، ومن خلال رصد تاريخ المشاركة السياسية في القسم السابق يتضح لنا أن المرأة الصينية عانت كثيراً لحصولها على الحقوق السياسية

والاجتماعية، ويظهر كل ذلك من خلال مراحل التقدم والتراجع في المشاركة السياسية والتمثيل العددي في هيكل السلطة المتمثل في كلٍ من البرلمان الصيني والحزب الشيوعي الصيني الذي تميزت بها المرأة.

وقد شهدت الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٥ أسرع نمو في نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني لنواب الشعب ، وبعد الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٧٨ انخفضت نسبة الإناث فيه بشكل حاد، وبعد الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٨، بلغت نسبة الإناث في المجلس الوطني لنواب الشعب حوالي (٢١.٨٪)، وعام ٢٠٠٣ انخفضت النسبة بحوالي درجتين ولكن سرعان ما ارتفعت مرة آخرى إلى (٢٠.٢٪) في عام،٢٠٠٨ واستمرت النسبة في الارتفاع حتى وصلت إلى (٢٤.٩٪) في عام ٢٠١٨، كما هو موضح في جدول رقم (٥).

منذ وصول الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة في عام ١٩٤٩، وشكل لأول مرة المؤتمر الوطني للشعب الصيني في عام ١٩٥٤، والتي استمرت حتى منتصف الستينات، حيث مكنت الإجراءات الإيجابية والتدابير الإلزامية الآخرى المرأة من الحصول على نسبة عالية نسبياً في هياكل السلطة السياسية، وبالتالي ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في أجهزة الأحزاب والحكومات على جميع المستويات إلى حد كبير[٥٢]. وتشير بعض المؤشرات المختلفة إلى الإنجازات التي تحققت في مجال المشاركة السياسية للمرأة، من حيث نسبة تواجد المرأة في المناصب العليا والهيئات، وازدادت نسبة النساء في مؤتمر الشعب الوطني ولجنته الدائمة مع مرور الوقت كما هو موضح في الجدول رقم (٥)،(٦)، كما كان هناك امرأتان في مختلف لجان الحكومة المركزية، وهو ما يمثل (٣.١٪) من مجموع عدد الأعضاء، ونائبة واحدة للرئيس من أصل ستة نواب، وكانت هناك (٢٠) امرأة في مناصب في مستوى نائب الوزير أو فوقها، وهو ما يمثل (٤٪).

في مرحلة السبعينات ارتفعت نسبة تمثيل المرأة إلى مستويات غير مسبوقة وذلك خلال الثورة الثقافية وبسبب الدعم المركزي القوى لها بعد صعود زوجة ماو للمكتب السياسي والإجراءات الإيجابية وتنفيذ التدابير الإلزامية، وصلت نسبة تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني الرابع في عام ١٩٧٥ إلى (٢٢.٦٪)، وكان واحد من كل أربعة

أعضاء في اللجنة الدائمة من الإناث [٥٣]، وذلك بعد وفاة ماو وتولى شياو القيادة وإطلاقه لبرنامج الإصلاح والانفتاح وبعد خمس سنوات اختفت المكاسب التي حققتها الثورة الثقافية في تمثيل المرأة وانخفض نصيب المرأة في أول لجنة مركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٨٢ إلى (٥.٢٪)، ولم تكن أية امرأة مؤيدة في المكتب السياسي الجديد، وتقلص التمثيل النسائي في اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب من (١٩.١٪) في عام ١٩٧٨ إلى (٩.٤٪) في عام١٩٨٣[٥٤].

إلى أن تم العمل الإيجابي مره أخرى في منتصف التسعينات عندما أستجابت الصين للمجتمع الدولي قبل وبعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، كما لعب الجمع بين انتخابات المرشح المتعدد والحصص الإلزامي دوراً حاسماً في زيادة نسبة المرأة في دولة الحزب لذلك قد شهدنا زيادة مطردة في نسبة المرأة الممثلة في المجلس الوطني لنواب الشعب. إذن المشاركة السياسية للمرأة خلال هذه الفترة كانت مدفوعة بعوامل دولية وتدخل في شكل استراتيجيات وسياسات موجهة نحو المرأة من قبل الدولة، وازدادت حصة الكوادر النسائية فكانت هناك امرأة واحدة نائبة لرئيس مجلس الدولة، و(١٦) وزيراً ونائبة لوزير، [٥٥].

في عام ٢٠٠٧، اعتمد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني رسمياً اللائحة التي تنص على أنَ نسبة النساء يجب أن تصل إلى ما لا يقل عن (٢٢٪) من العدد الإجمالي للممثلين في المجلس الوطني الحادي عشر في عام ٢٠٠٨، كما تم إدخال نظام الحصص الرسمي في الصين في عام ٢٠٠٨ أيضا. وكانت هذه أول لائحة صريحة بشأن مشاركة المرأة منذ إدخال الإصلاح في عام ١٩٧٨[٥٦].

جدول رقم (٥)

عضوية المرأة في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (NPCC)(البرلمان)(٥٧).

سنة الانتخاب	تمثيل المرأة في البرلمان الصيني		
	عدد الأعضاء النساء	عدد الأعضاء الذكور	نسبة حصة النساء(٪)
١٩٥٤	١٤٧	١٠٧٩	١٢.٠
١٩٥٩	١٥٠	١٠٧٦	١٢.٢
١٩٦٤	٥٤٢	٢٤٩٢	١٧.٨

١٩٧٥	٦٥٣	٢٢٣٢	٢٢.٦
١٩٧٨	٧٤٢	٣٧٥٥	٢١.٢
١٩٨٣	٦٣٢	٢٣٤٦	٢١.٢
١٩٨٨	٦٣٤	٢٣٤٤	٢١.٣
١٩٩٣	٦٢٦	٢٣٢٩	٢١.٠
١٩٩٨	٦٥٠	٢٣٢٩	٢١.٨
٢٠٠٣	٦٠٤	٢٣٨١	٢٠.٢
٢٠٠٨	٦٣٧	٢٣٥٠	٢١.٣
٢٠١٣	٦٩٩	٢٢٨٨	٢٣.٤
٢٠١٨	٧٤٢	٢٢٣٣	٢٤.٩

Source: archive.ipu.org/wmn.e/arc/classif010219hitm

جدول رقم (٦)

عضوية المرأة في اللجنة الدائمة للبرلمان الصيني (NPCC)(٥٨)

سنة الانتخابات	تمثيل المرأة في اللجنة الدائمة للبرلمان الصيني		
	عدد الأعضاء النساء	عدد الأعضاء الذكور	نسبة حصة المرأة(٪)
١٩٥٤	٣	٧٣	٤.٠
١٩٥٩	٤	٥٨	٦.٥
١٩٦٤	١٧	٧٩	١٧.٤
١٩٧٥	٣٩	١٠٥	٢٧.١
١٩٧٨	٣٥	١٤٨	١٩.١
١٩٨٣	١٣	١٢٥	٩.٤
١٩٨٨	١٦	١٢١	١١.٧
١٩٩٣	١٧	١٢١	١٢.٣
١٩٩٨	١٦	١١٨	١٢.٠
٢٠٠٣	٢١	١٣٨	١٣.٠
٢٠٠٨	٢٦	١٦١	١٦.١
٢٠١٣	٢٥	١٦١	١٥.٥

Source:

- Rosen, Stanley. "Women and Political Participation in China". **Op Cit**, p319

- Edmund, Downie." Continuity and Change: Women's Representation in Reform-era Chinese Politics". **Op Cit,** p56.

ويتبين من الجدول رقم (٦) ارتفاع نسبة تواجد المرأة في المجلس الوطني بعد إدخال نظام الحصص ليصل إلى (٢٣.٤٪) في عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٨ أصبحت نسبة تمثيل المرأة تقترب من الربع لتصل (٢٤.٩٪) ، ولكن بالنظر إلى الجدول رقم (١٢) نجد أن نسبة النساء في اللجنة الدائمة للبرلمان انخفضت إلى (١٥.٥٪) في عام ٢٠١٣، بالمقارنة عن ما كانت عليه في ٢٠٠٨ بنسبة (١٦.١٪).

من المهم أن نلاحظ أن المشاركة المرأة السياسية جاءت في الصين أساساً من النظام العالمي للمساواة بين الجنسين والحكومة وليست من القاعدة الشعبية. وبناء على ذلك فإن المشاركة السياسية على مستوى القاعدة الشعبية للمرأة كانت الأضعف.

دور الأحزاب السياسية الصينية في تمكين المرأة سياسيًا:

يعد النظام الحزبي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني من الأنظمة الحزبية الفريدة في العالم، فإلى جانب الحزب الشيوعي الصيني الحاكم يوجد ثمانية أحزاب تسمي بالأحزاب الديمقراطية. تم تأسيس هذه الأحزاب قبل قيام جمهورية الصين الشعبية، ويحدد النظام الحزبي وضع ووظائف الحزب الشيوعي والأحزاب الثمانية في الحياة السياسية والعلاقة بين الأحزاب[٥٩].

أ- دور الحزب الشيوعي في تمثيل ومشاركة المرأة:

خلال حقبة ماو (١٩٥٠- ١٩٧٠)، لعب الحزب الشيوعي الصيني دوراً رئيساً في تمكين المرأة سياسياً من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية للتأكيد على حقوق المرأة وحمايتها، وقد تحقق ذلك من خلال نظام إدارة الكوادر في الصين الذي تم من خلاله تعيين الدولة لجميع كوادر الحزب والمسئولين الحكوميين، وعند القيام بذلك تم أخذ العوامل الجنسائية في الاعتبار عند إجراء التعيينات في الوظائف المختلفة، وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة كبيرة في نسبة النساء المعينات في المناصب في كل من الحزب والحكومة[٦٠].

اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني هي هيئة لصنع القرار السياسي وتتألف من أكثر من (٢٠٠) عضو، وقد حققت الثورة الثقافية أعلى مستوىتها حيث

ارتفع عدد المرأة في المستويات العليا من أعضاء السلطة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني من (٤) أعضاء بنسبة (٤.١٪) في عام ١٩٥٦، إلى ذروتها في عام ١٩٧٣حيث ووصلت إلى (٢٠) عضوة بنسبة (١٠.٣٪). وصلت هذه النسبة من النساء المعينات إلى مستويات غير مسبوقة، والتي شكلت طفرة في المشاركة السياسية للمرأة في الصين؛ وذلك بسبب الإجراءات الإيجابية وتنفيذ التدابير الإلزامية[٦١].

وبعد وفاة ماو أطلقت القيادة الشيوعية برنامج الإصلاح فبدأت تختفي مكاسب الثورة الثقافية في حقبة تمثيل المرأة، أدى ذلك إلى انخفاض نصيب المرأة في أول لجنة مركزية للحزب في عام ١٩٨٢ إلى (١١)عضوة بنسبة (٥.٢٪)[٦٢]، إلى أن وصلت عام ٢٠٠٧ إلى (١٣) امرأة بنسبة (٦.٤٪)، وانخفض هذا العدد مرة آخرى في عام ٢٠١٢ إلى(١٠) سيدات بنسبة (٤.٩٪) في اللجنة المركزية بما يعادل نسبة (٤.٩٪)، وزادت النسبة زيادة طفيفة في عام ٢٠١٧ لتصل إلى (١٠) سيدات بنسبة (٥.٢٪) زيادة قدرها (٠.٣٪)

وبالرغم من تفآخر المسئولين بالعدد القياسي للنساء المشاركات في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، لا تزال المرأة الصينية مستبعدة من السياسة العليا للبلاد حيث من بين (٢٠٤) عضو في اللجنة المركزية للحزب، يوجد (١٠) عضوات فقط من النساء وهو مالم يتغير تقريباً في المؤتمر الثامن عشر لعام (٢٠١٢)[٦٣].

ب- دور المرأة داخل الحزب الشيوعي الصيني (CPC)، ومواقع صنع القرار بها (المرأة في الهياكل الحزبية):

الحزب الشيوعي الصيني هو صاحب السلطة السياسية في الصين، يتم تنظيم هذا الحزب القوي في شكل هرمي حيث تتكون القاعدة من (٨٩.٤) مليون عضواً، هناك ما يقل قليلاً عن (٢٣) مليون امرأة أي ما يعادل (٢٦٪)[٦٤]، تمكن السلطة في قمة التسلسل الهرمي للحزب الشيوعي في أيدي اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، وهي هيئة مكونة من أربعة إلى تسع أعضاء تجتمع أسبوعيًا لوضع سياسات وطنية متعمدة[٦٥].

نسبة تمثيل النساء في المكتب السياسي ضعيفة جداً، وعدد صغير الذي وصل إليه ومعظمهم زوجات من كبار القادة، مثل جيانغ تشينغ زوجة ماو. وعلى مدار تاريخ الحزب الشيوعي لم تشغل أية امرأة منصباً في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، وكانت أول مرة منذ نهاية الثورة الثقافية يضم المكتب السياسي الذي تم تشكيلة في المؤتمر الثامن عشر في عام ٢٠١٢ امرأتين، وأصبح في عام ٢٠١٧امرأة واحدة فقط وهي(Sun Chunlan) من إجمالي (٢٥) عضو في المكتب السياسي .

المحدد الرابع: (النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج

-المرأة المصرية شاركت في جميع الثورات التي مرت بها البلاد وذلك منذ ثورة ١٩١٩ التي كانت أول نشاط سياسي حقيقي تشارك فيه المرأة وبقوة بجانب الرجل، وبعد الثورة لم تنل المرأة أبسط حقوقها في الدولة من المشاركة في لجنة الثلاثين لوضع الدستور، إلى جانب إغفال حقها في التمثيل في البرلمان.

- كفاح والنضال السياسي للمرأة المصرية استمر من أجل نيل حقوقها السياسية مروراً بثورة يوليو ١٩٥٢ والتي منحت فيها المرأة كامل حقوقها السياسية، وثورة ٢٥يناير ٢٠١١ والتي أعادت تنشيط المشاركة السياسية للمرأة مرة أخرى، وما بعدها عندما تعرضت المرأة للتهميش والاستبعاد من عملية صنع القرار السياسي بقوة. وبالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة الصينية ظهرت لأول مرة في حركة الرابع من مايو عام ١٩١٩ التي أطاحت بالإمبراطور الصيني، أو ساهمت في النضال حتى تأسيس جمهورية الصين الشعبية ولكن اتسمت المشاركة السياسية الصينية بالضعف من قبل المرأة وذلك لمنح الدولة القوة للمرأة بشكل مباشر فلا تحتاج للقتال من أجلها.

-وبالنظر إلى النظام الانتخابي المصري بشكل عام يتضح لنا أن يحتوي على بعض المزايا والعيوب ويحتاج إلى بعض التعديلات الجديدة على كل من نوع القائمة الانتخابية، وتقسيم الدوائر الانتخابية، والإطار القانوني المصري، وبعض القصور في تطبيق نظام الدائرة الفردية، أما بالنسبة للنظام الانتخابي الصيني هو مزيج من

الانتخاب المباشر وغير المباشر، فالمستويات الأدنى من الجهاز الإداري تتم عن طريق الناخبين بالانتخاب المباشر، والمستويات الأعلى تتم عن طريق الانتخاب غير المباشر حيث ينتخب أعضاء كل مجلس المجلس الأعلى منه إدارياً.

-في الحقيقة أن وجود المرأة في الأحزاب مازال ضعيفاً ومحدوداً فمؤشرات تمثيل المرأة داخل الأحزاب أو ترشيحها للكوادر النسائية لخوض الانتخابات تشكل نسب متدنية وذلك من خلال الأعداد الضئيلة التي تقدمها في كل دورة تشريعية، إلى جانب في بعض الأحيان توضع الأحزاب في ترشيح قوائمها المرأة في ذيل القوائم لمجرد إكمالها فقط كما تم في انتخابات ٢٠١١.

ثانياً: التوصيات :

- يجب إدخال بعض التعديلات على النظام الانتخابي المتبع في آخر انتخابات برلمانية والمتعلقة بنوع القائمة الانتخابية وتغييرها من القائمة المغلقة المطلقة إلى التمثيل النسبي لتوسيع نطاق مشاركة الأحزاب.
- يجب تخفيض عدد المقاعد الفردية وزيادتها في مقاعد القوائم، لما يحتاجه النظام الفردي من أعباء مادية، لذلك يعتبر نظام القوائم هو الايسر بالنسبة للمرأة.
- الاستمرار والبقاء على نظام الكوتا.

المراجع:

(١) عمرو هاشم, موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية, مركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, ٢٠٠٩, ص٢٧٥.
(٢) فريدة إسماعيل غلام، التمكين السياسي للمرأة، الحوار المتمدن، العدد ١٣١٤، ٢٠٠٥.
٣ - بشير عبدالفتاح، المرأة في الحياة البرلمانية المصرية، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٨.
٤ مركز دراسات المرأة الجديدة، المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٠٩.

٦ - نفين مسعد، المرأة في النظام السياسي المصري، برنامج التوعية بقضايا المرأة والتنمية والمشاركة السياسية، الدورة التدريبية الرابعة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٦٩ سبتمبر ١٩٩٨، ص ٨٧.
(٧) مركز دراسات المرأة الجديدة، مرجع سابق، ص ٣٢٩.
(٨) الدستور المصري، المادة ١٠، ١١، ٤٠.
(٩) الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ المرأة المصرية، مرجع سابق.

(١١) أماني أحمد خضير، مرجع سابق، ص ٣٠٤.
(١٢) مريم وحيد مخيمر، المرأة المصرية من الثورة إلى الدولة، ٢٠١٤، أنظر:
http://acpss.ahram.org.eg/News/5377.aspx
(١٣) تقرير صحفي أعده المجلس القومي للمرأة، المرأة المصرية في أربع سنوات، الهيئة العامة للاستعلامات، فبراير ٢٠١٨، أنظر: http://www.sis.gov.eg/Story/159754?lang=ar
(١٤) سعاد الشرقاوي، النظام الانتخابي المناسب لمصر، مناخ سياسي وقانون ملائم، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص٢، أنظر:
http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435497978_.pdf
(١٥) محمد على أبو ريدة، التركيبة السياسية والاجتماعية لمجلس النواب ٢٠١٥، تقارير، قضايا برلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد٤٦، مارس ٢٠١٦، ص ص ٦٦، ٦٧.

(١٧) مروة بكر، النظام الانتخابي وانعكاسه على تمكين المرأة في برلمان ٢٠١٥، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، يونيه ٢٠١٧، ص ١٢١.
(١٨) إيمان شادي، الثقافة السياسية والانتخابات البرلمانية ٢٠١٥، رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، عدد١٢، يناير ٢٠١٦، ص٤٢.
(١٩) إعداد الباحثة، اعتماداً على: محمد علي أبو ريدة، مرجع سابق، ص٦٦٦٧، نادية حليم، مرجع سابق، ص ٢٩، يسري العزباوي، المرأة في برلمان ٢٠١٢ بين التمثيل والتشريع، (تحرير: أماني الطويل ،آخرون)، المرأة والسياسة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٧٤.
الهيئة العامة للاستعلامات، المرأة في السلطة التشريعية، ٣١ ديسمبر٢٠١٥، أنظر الرابط:
http://sis.gov.eg/Story/116462/%D8%A7%D9%84%
(٢٠) نهى محمد أمجد نافع، المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٦٨.

(٢١) أشرف عمارة: (مقابلة شخصية)، نائب في البرلمان المصري عام ٢٠١٥، ولواء سابق بوزارة الداخلية، تاريخ المقابلة ٢٠١٩/٣/٣٠.
(٢٢) أماني الطويل، المرأة في البرلمان قفزة نوعية ومستقبل مجهول، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ١٢١.
(٢٣) إعداد الباحثة، اعتماداً على: المرجع السابق، ص ١٢٢.
(٢٤) أمال رزق الله:(مقابلة شخصية)، نائبة في البرلمان المصري عام ٢٠١٥، تاريخ المقابلة ٢٠١٩/٤/١٥.
(٢٥) عمرو الشوبكي، حالة المرأة في مصر دراسة في التمثيل بالمراكز القيادية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٤٧.
(٢٦) أماني الطويل، المرأة والأحزاب السياسية في مصر ، مرجع سابق، ص٣٤.
.

(٢٩)المرأة المصرية المرأة المصرية كانت وتظل حالة فريدة ٢٠١٧ عام تقدير رئاسي ، مجلة أبناء الوطن، عدد٣٦، ص٣٣.
(٣٠) هويدا عدلي، (وأخرون)، المشاركة السياسية للمرأة، (تحرير هويدا عدلي)، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ٢٠١٧، ص٤٣.
(٣١) المرجع السابق، ص٤٣.
(٣٢) أمال رزق الله:(مقابلة شخصية)، مرجع سابق.
(33) Guo, Xlaoheng." Women’s Political Participation in China" Master Thesis. Wake Forest University. December 2013, p6.
(34) Li, Yuhui."Women’s Movement and Change Of Women's Status in China" Journal of International Women’s Stadies, 1(1), 2000, p30.
(35) Guo, Xlaoheng." Women’s Political Participation in China" Master Thesis. Op Cit. pp8-9.
(36) Zhou, Jinghao. "Keys to Women’s Liberation in Communist China: An Historical Overview". Journal of International Women's Studies. 5(1), 2003, pp 68-69.
(37) Guo, Xlaoheng." Women’s Political Participation in China" Master Thesis. Op Cit, pp8-9.
(38) Li,Yuhui."Women’s Movement and Change Of Women's Status in China". Op Cit, p31.
(39) Cheng, Jenny. "The Importance of State Intervention in Improving Gender Inequality in China". Honors Thesis. Union College, 2018, p4.

(40) Hiniker, Paul J and R. Vincent Farace. "Approaches to National Development in China: 1949-1958."Economic Development & Cultural Change, 18(1), 1969, p.53.
(41) http://www.guide2womenleaders.com/China.htm
(42) Bedeski, Robert E. "The Formation of National Society in Communist China: The Convergence of Traditions." Review Of Politics, 33(4), 1971, p481.
(43) Honggang, Tan. and Wang Luozhong. "The Policy Influence of Women's Organizations in China." Women's Policy Journal Of Harvard, 9, 2012, p43.
(44) Amany A.Khodair."Empowering Women under Socialist Regimes: The case of China". Op Cit, p307.
(45) Honggang Tan, Luozhong Wang. Policy Influence of Women's. Organizations in China". Op Cit, pp43-44.
(46) "Constitution of the People's Republic of China", articale 30. P7.
(٤٧) إعداد الباحثة، اعتماداً على المرجع السابق.
(48)Jacobs, J. Bruce. "Elections in China." The Australian Journal of Chinese Affairs, 25, 1991. p172.
(49)Ibid, pp176-178.
(50) Ibid, p179.
(51) Zeng, Benxiang "Women's Political Participation in China: Improved or Not". Op Cit, p136.
(52) ZHENG, Yongnian. Guo, Xiajuan. "Women's Political Participation in China". China Policy Institute, The University of Nottingham, 2008.p3.
(53) Edmund, Downie. "Continuity and Change: Women's Representation in Reformera Chinese Politics". Op Cit, P55.
(54) Ibid, p56.
(55) Zheng, Yongnian. Guo, Xiajuan, "Women's Political Participation in China ".Op Cit, p6.
(56) Ibid, p9.
(57) archive.ipu.org/wmn.e/arc/classif010219hitm
(58) Rosen Stanley. "Women and Political Participation in China". Op Cit, p319.

Edmund, Downie. "Continuity and Change: Women's Representation in Reformera Chinese Politics". Op Cit, p56.

(٥٩) محمد نور السيد، دور النظام الحزبي في التمكين السياسي للمرأة دراسة حالة مصر الصين، مؤتمر العلاقات المصرية الصينية في الإطار الدولي، معهد كونفوشيوس، جامعة قناة السويس،٢٠١٤، ص١٧٣.

(60) Tamara, Jacka. "Inreasing Women's Participation in Village Government in China" Op Cit, p 502.

(61) "China's political party system", http://www.china.org.cn/english /news/ 2318 5 2.htm.

(62) Edmund, Downie. "Continuity and Change: Women's Representation in Reformera Chinese Politics". Op Cit, p57.

(63) Huifeng, He "A record number of women … but it's still a man's world at the top of the Chinese government". Op Cit. Accessed https://www.scmp.com/ news/china/policiespolitics/article/2116778/recordnumberwomenitsstillmansworldtopchinese.

(64) "Reality Check: Does China's Communist Party have a woman problem?",2017. Accessed https://www.bbc.com/news/worldasia41652487

(65) lee, Annie L., "Holding Up Half the Sky: Democracy and its Implications for Chinese Women". Op Cit,p30.